

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني



<https://www.scribd.com/document/852196548/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9>

مادة/ قضايا بحثية

عنوان الدراسة:

الرقمنة في خدمة السياسة الجنائية

للباحث: سهيل امحتر

عام ٢٠٢٣

وضوح الموضوع وأهميته:

الموضوع واضح ومحدد: يركز على الرقمنة في السياسة الجنائية، وليس على العدالة الجنائية بشكل عام.

يعالج قضية معاصرة وملحة، خاصة مع زيادة استخدام التكنولوجيا والأدلة الرقمية في المحاكم الجنائية.

أهمية الموضوع تظهر في: تأثير التحول الرقمي على إجراءات التحقيق والمحاكمة.

التحديات القانونية التي تواجه تطبيق السياسة الجنائية في بيئة رقمية.

مثال: كيف يمكن استخدام الأدلة الرقمية (مثل سجلات الإنترنت أو البيانات الإلكترونية) في المحاكم دون انتهاك حقوق الأفراد.

ملاءمة الموضوع لاهتمامات الباحث

- الموضوع مرتبط مباشرة بتخصص الباحث
- الباحث يظهر اهتمامًا بالتكنولوجيا القانونية والتحول الرقمي، وهو ما يجعل الموضوع محفزًا للدراسة العملية والنظرية.
- يوفر المجال لتطبيقات عملية:
- تحليل التشريعات الرقمية الحالية.
- دراسة أثر التكنولوجيا على القرارات القضائية.
- مثال: يمكن للباحث مقارنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية للجرائم الإلكترونية، مما يعكس اهتمامه الأكاديمي والمهني.

عرض الأسباب بشكل منطقي:

اختيار الموضوع مبني على منطق علمي واضح: الرقمنة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من أنظمة العدالة الحديثة.

الأسباب تتضمن: حادثة الموضوع: الرقمنة قضية جديدة تتطلب تحليلًا قانونيًا متجددًا.

أهمية تطبيقية: النتائج يمكن أن تُستخدم لتطوير التشريعات والسياسات الجنائية.

أثر اجتماعي: حماية حقوق الأفراد والمؤسسات أثناء التحقيقات الرقمية.

إمكانات البحث المستقبلي: الموضوع يوفر أرضية للدراسات القادمة في مجال الجرائم الرقمية والتكنولوجيا القانونية.

نقاط القوة في الرسالة:

التركيز على الرقمنة وأثرها على السياسة الجنائية.
الربط بين النظرية القانونية والتطبيق العملي.
تحليل الأدلة الرقمية ضمن النظام القضائي.
مساهمة علمية في مجال الجرائم الإلكترونية والعدالة الرقمية.

نقاط الضعف :

قلة التركيز على دراسة مقارنة بين دول مختلفة.
عدم تفصيل بعض التحديات القانونية الحديثة في الرقمنة.
إمكانية توسيع الدراسة لتشمل التحول الرقمي في مؤسسات
إنفاذ القانون.

اختيار موضوع مناسب للبحث المستقبلي:

الموضوع المقترح: "تأثير الرقمنة على فعالية تطبيق السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الإلكترونية»

الأسباب المنطقية لاختيار الموضوع:

استمرار تزايد الجرائم الإلكترونية عالمياً.

الحاجة لتطوير التشريعات لمواكبة التحول الرقمي.

إمكانية تقديم توصيات عملية للمشرعين وصانعي القرار القضائي.

الموضوع مرتبط مباشرة بتخصص الباحث واهتماماته العملية.

اختيار موضوع مناسب للبحث المستقبلي:

الموضوع المقترح: "تأثير الرقمنة على فعالية تطبيق السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الإلكترونية»

الأسباب المنطقية لاختيار الموضوع:

استمرار تزايد الجرائم الإلكترونية عالمياً.

الحاجة لتطوير التشريعات لمواكبة التحول الرقمي.

إمكانية تقديم توصيات عملية للمشرعين وصانعي القرار القضائي.

الموضوع مرتبط مباشرة بتخصص الباحث واهتماماته العملية.

تم اختيار هذا الموضوع استنادًا إلى عدة اعتبارات موضوعية تدعم أهميته العلمية والعملية. أولاً، يشهد العالم تزايدًا مستمرًا في معدلات الجرائم الإلكترونية، مما يطرح تحديات كبيرة على أجهزة العدالة الجنائية في كشف الجرائم، تعقب مرتكبيها، وتأمين الأدلة الرقمية. ثانيًا، التطور الرقمي السريع يتطلب تحديثًا مستمرًا للتشريعات والإجراءات الجنائية، بما يضمن قدرتها على التعامل مع الجرائم الجديدة بكفاءة وفاعلية. ثالثًا، الدراسة تتيح إمكانية تقديم توصيات عملية وواضحة لصانعي السياسات والمشرعين والقضاء، بهدف تعزيز فعالية الاستجابة القانونية للجرائم الإلكترونية. رابعًا، الموضوع مرتبط ارتباطًا مباشرًا بتخصص الباحث في العدالة الجنائية والقانون، ويكمل البحوث السابقة المتعلقة بالرقمنة والسياسة الجنائية، ما يجعله امتدادًا طبيعيًا للرسالة الأصلية ويعزز استمرارية البحث العلمي في هذا المجال.

يعكس موضوع البحث "تأثير الرقمنة على فعالية تطبيق السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الإلكترونية" اهتمامات الباحث الأكاديمية والمهنية بشكل مباشر، إذ يرتبط تخصصه في العدالة الجنائية والقانون بالتحليل المنهجي للسياسات الجنائية وفعالية تطبيقها في مواجهة الجرائم الحديثة. من الناحية الأكاديمية، يوفر الموضوع فرصة لدراسة العلاقة بين التطور الرقمي والتحول القانوني، وتحليل أثر التقنيات الرقمية على الإجراءات الجنائية، ما يساهم في توسيع قاعدة المعرفة العلمية في مجال الجرائم الإلكترونية والرقمنة.

أما من الناحية المهنية، فإن البحث يساهم في تطوير مهارات الباحث العملية في تقديم توصيات قائمة على تحليل موضوعي للسياسات والإجراءات، ودعم صانعي القرار في الجهات القضائية والأمنية لتحسين كفاءة مكافحة الجرائم الإلكترونية. بهذا، يجمع الموضوع بين الجانب النظري الأكاديمي والجانب التطبيقي المهني، مما يعزز دور الباحث في إثراء الحقل القانوني وتقديم حلول عملية لمواجهة التحديات المعاصرة.

اختيار موضوع البحث المستقبلي "تأثير الرقمنة على فعالية تطبيق السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الإلكترونية" يستند إلى مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والعلمية التي تعكس امتداداً طبيعياً للرسالة الأصلية للباحث سهيل امحتر حول "الرقمنة في خدمة السياسة الجنائية". أولاً، أظهرت الرسالة الأصلية أن الرقمنة تشكل أداة مهمة لدعم السياسة الجنائية، إلا أن الدراسة كانت عامة إلى حد ما وركزت على الرقمنة كوسيلة إدارية وقانونية دون التعمق في التطبيق العملي على الجرائم الرقمية المعاصرة. لذلك، فإن البحث المقترح يعمّق التحليل ليشمل الجرائم الإلكترونية باعتبارها أحد أبرز التحديات الحديثة للعدالة الجنائية، ما يضيف بعداً تطبيقياً ملموساً للموضوع.

ثانياً، الرسالة الأصلية سلطت الضوء على دور الرقمنة في تحسين العمليات الجنائية، لكنها لم تستكشف بشكل نقدي مدى كفاءة التشريعات والإجراءات الحالية في مواجهة التطورات الرقمية المتسارعة. ومن هنا تأتي أهمية البحث المقترح في تقديم تحليل نقدي للتشريعات القائمة، واستكشاف كيفية تعزيز فعالية السياسة الجنائية من خلال دمج أدوات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي في التحقيقات

ثالثًا، استمرار تزايد الجرائم الإلكترونية عالميًا يجعل الحاجة إلى تقييم أثر الرقمنة على فعالية الاستجابة القانونية أكثر إلحاحًا، وهو ما يتيح تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والمشرعين، بما يتجاوز الجانب النظري الذي ركزت عليه الرسالة الأصلية. ويضيف هذا بعدًا علميًا ومهنيًا للبحث، حيث يمكن للنتائج أن تكون قابلة للتطبيق في الجهات القضائية والأمنية.

رابعًا، الموضوع مرتبط بشكل مباشر بتخصص الباحث الأكاديمي والمهني في العدالة الجنائية والقانون الجنائي الحديث، مما يسمح له بالاستفادة من المعرفة التي اكتسبها من الرسالة السابقة، وتوسيع نطاق البحث ليشمل تحليلًا نقديًا للسياسات والإجراءات الجنائية في سياق الجرائم الإلكترونية والرقمنة الحديثة، وهو ما يمثل تطورًا منطقيًا وممنهجًا لسلسلة الدراسات في هذا المجال.